المبادئ الاجتماعيّة للفقه الاجتماعيّ في القرآن الكريم

الشيخ محمد دادسرشت[1]

ملخّص:

يتأثّر كلّ علم بمبادئه وأسسه، وفقه الاجتماع أو الفقه الاجتماعيّ محكوم بهذه القاعدة؛ باعتباره فرعًا من فروع علم الفقه. وقد سُلِّط الضوء عليه في السنوات العشر الأخيرة، شيئًا فشيئًا، وهو يعتمد على مبادئ متعدّدة؛ من ضمنها المبادئ الاجتماعيّة. والمقالة تعرض تلك المبادئ من المصادر المكتبيّة وفق المنهج الوصفيّ التحليليّ، فتبحث ثلاثة مبادئ: الولاية الاجتماعيّة، وماهيّة المجتمع، وأصالة المجتمع أو اعتباريته، وتوضِّح ثلاثة تقارير جديدة نسبيًّا من تلك المبادئ الثلاثة مستفيدةً من آيات القرآن الكريم، وتبيّن موضوع الولاية الاجتماعيّة، بوصفه أحد أهمّ التعاليم العلميّة للقرآن الكريم في المجال الاجتماعيّ، وكيفية الارتباط بين أفراد المجتمع، فماهية المجتمع في الرؤية القرآنيّة ليست قائمة على أساس الجغرافية أو اللغة أو القبيلة أو أمثال ذلك، بل هي اشتراك أفراده في المعتقدات والآثار المنعكسة لمعتقداتهم. وفي موضوع أصالة المجتمع واعتباريّته يرى القرآن الكريم أصالة الفرد من خلال تعريفه لماهيّة المجتمع وإيضاحها، كما يرى أنّ المجتمع يشترك في المعتقدات وفي آثارها المنعكسة عليه.

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ، من إيران.

كلمات مفتاحيّة:
القرآن الكريم، أصالة الفرد، أصالة المجتمع، الفقه الاجتماعيّ، المبادئ الاجتماعيّة، الولاية الاجتماعيّة.

مقدّمة:

الفقه في الاصطلاح العلميّ هو استنباط الأحكام الشرعيّة واستخراجها من الأدلّة التفصيليّة، حيث يبيّن الفقه الأحكام الخمسة: الواجب، والحرام، والمباح، والمستحب، والمكروه. ويقسم علم الفقه في بعض تقسيماته إلى الفقه الفرديّ والفقه الاجتماعيّ.

وفي العقود الأخيرة سُلِّط الضوء على الفقه الاجتماعيّ بشكل خاصّ من قِبَل بعض الفقهاء، لكنْ لم يبحث أحد منهم المبادئ الاجتماعية للفقه الاجتماعي بشكل مفصّل. كما أنّ ضعف التدقيق في المبادئ الاجتماعيّة لها آثار وخيمة في تعريف فقه الاجتماع وتحديد تمام جوانبه.

إنّ مبادئ أيّ علم هي في الواقع الأصول الموضوعة لذلك العلم، وهي لا تُثبت في العلم نفسه؛ وإنّما يبتني ذلك العلم عليها، فمبادئ العلم مهمّة جدًّا ومفصليّة، وعدم بيانها أو الغفلة عنها يؤدّي إلى صيرورة مسائل ذلك العلم نسبيّة وغير قابلة للدراسة.

والبحث الذي بين أيدينا يتناول المبادئ الاجتماعيّة لفقه الاجتماع برؤية قرآنيّة، ويعتمد المنهج الوصفيّ التحليليّ، واستقاء المعلومات بحسب الأسلوب المكتبي.

وقد تجد بعض الكتب والمقالات المنشورة في موضوع الفقه الاجتماعيّ تذكر بعضًا من المبادئ الاجتماعيّة وفق الرؤية القرآنيّة أو غيرها، ولكنْ في موضوع المبادئ الاجتماعيّة للفقه الاجتماعيّ في الرؤية القرآنيّة فلا يوجد أي مدوّن مستقل فيه، وقد تطرّق كتاب الفقه الاجتماعيّ بجهود محمّد باقر الربّانيّ الذي يضمّ لقاءات مع علماء الحوزة في الفقه والاجتماع ضمن بعض اللقاءات إلى بعض مبادئ فقه الاجتماع، فطُرحت فيه المبادئ على مستوى الفرضيّات، ولم يتم إثباتها أو نفيها؛ كما لم يتمّ التعرّض لجميع المبادئ.

أولًا: الولاية الاجتماعيّة للمؤمنين:

إنّ إحدى المبادئ المهمّة للفقه الاجتماعيّ هي الولاية الاجتماعيّة لأفراد المجتمع بعضهم لبعض، وهذا المفهوم البديع من التعاليم العلميّة للقرآن الكريم في مجال العلوم الاجتماعيّة، وهو موضوع مهمّ ومؤثّر في الفقه الاجتماعيّ.

ويتحلّى مفهوم الولاية في القرآن الكريم والأدب الدينيّ بالمكانة الرصينة والمحوريّة الكبرى، فللولاية أنحاء وأبعاد عمليّة فرديّة واجتماعيّة، من أهمّها الولاية الاجتماعيّة؛ وهي التي بقيت مغفولًا عنها في دائرة الولاية. وقد طرح القرآن الكريم نوعًا من الولاية بين أفراد المجتمع من بين جميع أبعاد الولاية المختلفة، بنحو أخذت فيه الولاية الاجتماعيّة شكلها وانقسمت وفقًا لمبنى الإيمان والكفر، فالقرآن الكريم يذكر لكلّ فئة ولاية منحصرة وخاصّة بها، وعليه يكون المؤمنون أولياء بعضهم على بعض[1]، ويكون الكفار أولياء بعضهم على بعض[2].

والولاية في اللغة بمعنى القرب والقرابة بين شيئين بنحو لا يكون بينهما فراق وانفصال[3]. والمراد بالولاية هو نوع رابطة قرب بين شيئين؛ بحيث يمكن لهذه الرابطة أن تظهر في أنواع مختلفة[4].

والولاية في الاصطلاح تفسّر من خلال نوع الوجهة وطبيعتها، واعتمادًا على الإشارات اللفظيّة والمعنويّة، فمثلًا تطلق في النظام السياسيّ وعلم الفقه على قيادة المجتمع أو القيوميّة على العاجزين والمحجورين، وفي علم الكلام على مقام الألوهيّة مقابل المخلوقات، أو على ولاية الإمام.

---

(1) انظر: سورة التوبة، الآية 71.

(2) انظر: سورة الأنفال، الآية 73.

(3) انظر: الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد: مفردات ألفاظ القرآن، دمشق، دار العلم؛ بيروت، الدار الشاميّة، 1412هـ.ق، ص885.

(4) انظر: المصطفوي، حسن: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، طهران، دار الكتب العلميّة؛ مركز نشر آثار علامه مصطفوى، 1430هـ.ق، ج13، ص223.

وفي البحث الذي بين أيدينا المراد من الولاية ليس هو ارتباط أفراد المؤمنين بصاحب الولاية أو قائد المجموعة، بل المراد هو البعد الاجتماعيّ فيها أو الولاية الاجتماعيّة؛ وهي بمعنى ارتباط جمع المؤمنين بعضهم ببعضهم الآخر[1].

وتنقسم الولاية إلى قسمين: تكوينيّة، وتشريعية، والولاية التكوينيّة هي قيادة موجودات العالم والعالم الخارجيّ والتصرّف العينيّ فيها؛ مثل ولاية الإنسان على قواه الداخليّة، وهذا النحو من الولاية مع اشتراط سلامة أعضاء الإنسان غير قابل للتخلّف، والولاية التشريعيّة أيضًا؛ بمعنى الولاية التي جعلها الشارع لبعض الأفراد على غيرهم؛ مثل: المحجورين، والعاجزين...[2]. ومن جهة أخرى يمكن أن نبحث الولاية بحالتيها الإيجابيّة والسلبيّة، فالولاية السلبيّة هي التي كُلِّف المسلمون برفضها والابتعاد عنها؛ مثل: ولاية الكفّار، والولاية الإيجابيّة؛ وهي التي دُعُوا إليها وعدم التخلّي عنها، وهذا الولاء قسمان: الولاء العامّ والولاء الخاصّ، والولاء الخاص أيضًا على أقسام؛ منها: ولاء المحبّة، والإمامة، والزعامة، و...[3]. لذلك يمكننا القول: إنّ الولاية الاجتماعيّة؛ وفيها الولاية التشريعيّة بين المؤمنين والمسلمين على قسمين: ولاية تشريعيّة عامّة إيجابيّة، وولاية تشريعيّة عامّة سلبيّة، وما يهمّنا في هذا البحث هو الولاء العامّ الإيجابيّ منه، دون السلبيّ.

وينبغي أن نعرف أنّ الولاية الاجتماعيّة والموالاة بين المؤمنين تمنح طاقة معنويّة بين المؤمنين في ما بينهم، بحيث تجعل مصيرهم مترابط في الدنيا والآخرة. وإنْ كانت الولاية تستعمل بمعنى القرب والمحبّة أو الحكومة والتسلّط، لكنّ مفردة الولاية تتضمّن الرابطة الوثيقة والارتباط

(1) انظر: الشمالي، محمد علي: «واكاوى ولايت و ابعاد اجتماعى آن»، مجلة تخصّصيّة بحثيّة في الإلهيّات الاجتماعيّة، السنة الأولى، العدد الأوّل، 1388هـ.ش، ص93.

(2) انظر: آملي، عبد الله: ولايت فقيه (ولاية الفقيه)، قم المقدّسة، مؤسّسة الإسراء، 1378هـ.ش، ص136.

(3) انظر: مطهّري، مرتضى: مجموعة آثار الشهيد مطهّري، ط8، طهران؛ قم المقدّسة، نشر صدرا، 1377هـ.ش، ج3، ص257.

العميق أيضًا، وعلى هذا الأساس، فإنّ الولاية الاجتماعيّة هي رابطة اللقاء النابعة من المحبّة بين الأشخاص والتي تستوجب هيمنة بعضهم على بعض، وتبعيّة بعضهم للبعض الآخر[1].

وقد جاء في القرآن الكريم قوله -تعالى-: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[2]، فالآية الكريمة واردة بحقّ المؤمنين؛ رجالا ونساءً، بنحو مطلق؛ بمعنى أنّ أي أحد سلك طريق الإيمان يشمله نوع من الولاية، ليست من سنخ القيادة والإمامة، بل بيان كيفيّة العلاقة بينهم[3].

كما يوجد علاقة بين غير المؤمنين؛ وفق ما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[4]، ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾[5]...، فهذه الآيات؛ مثل المجموعة الأولى التي تذكر الولاية الاجتماعيّة وفق مِلاك الإيمان والتصديق، فالنوع الآخر من التصديق؛ وهو الكفر، هو ملاك الولاية الاجتماعيّة بين هؤلاء الناس.

وعلى هذا الأساس، فالملاك الأوّل للولاية الاجتماعيّة هو التصديق؛ أيّ التصديق الإيمانيّ أو الاعتقاد بالكفر، فكلّ منهما يمثّل نوعًا من الولاية للكفّار وللمؤمنين.

ويقول الله -تعالى- في آية أخرى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ۚ﴾[6]، فالآية تشير إلى فريقين، ووجه الاشتراك بينهما هو الإيمان، وكلاهما أطلق عليه عنوان «**الذين آمنوا**»، أمّا وجه الافتراق بينهما؛ فهو العمل المطابق للإيمان، فالفريق الأوّل آمن وله أعمال؛ مثل: الهجرة، والجهاد بالأموال، والجهاد

(1) انظر: ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، 1404هـ.ق، ج6، ص141.
(2) سورة التوبة، الآية 71.
(3) سورة الأنفال، الآية 72.
(4) سورة الأنفال، الآية 73.
(5) سورة الجاثية، الآية 19.
(6) سورة الأنفال، الآية 72.

بالأنفس في سبيل الله، والإيواء، والنصرة؛ وفقًا لما لديهم من إيمان، وكانت النتيجة أنّهم دخلوا في ولاية بعضهم بعضًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾[1]. وأمّا الفريق الثاني فلم يطابق عملهم الأوّل إيمانهم، ولم يهاجروا؛ لذلك لم يدخلوا في ولاية المؤمنين حتى يطابق عملهم الإيمان: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ﴾.

وفي آية أخرى، يقول -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، حيث يخاطب المؤمنين مركّزًا على نقاط عدّة مفصليّة؛ هي:

- أنّ الكفّار من اليهود والنصارى أولياء بعض[3]، وهم في صبغة ولايتهم الاجتماعيّة.
- أنّ المؤمنين منهيّون عن الانتماء للولاية الاجتماعيّة للكفّار، كما تمت الإشارة إليه سابقًا.
- أنّ الانتماء في زمرة الولاية الاجتماعيّة لأيّ من الفريقين يعتمد على الاعتقاد والعمل الموافق لذلك الاعتقاد.
- أنّ المخاطبين في الآية مؤمنون بدليل صدر الآية، ولديهم تصديق إيمانيّ؛ لذلك فإنّ تولّيهم ليس هو على حدّ الإيمان، بل تولّيهم على مستوى عمل اليهود والنصارى؛ يعني يؤمنون بعمل اليهود والنصارى، ولأنّ عملهم مطابق لعمل الكفّار، فينضوون تحت ولايتهم، ولا ينفع أولئك إيمانهم: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾.

(1) سورة الأنفال، الآية 72.
(2) سورة المائدة، الآية 51.
(3) يقسّم القرآن الكريم أهل الكتاب إلى قسمين: مؤمن وكافر، وإذا كان مراد الآية هو المؤمن فالمؤمنون غير منهيين عن ولايتهم.

وبناءً على ما تقدَّم، فإنّ عالم الوجود تحكمه ولايتان اجتماعيّتان بين بني الإنسان؛ الأولى: ولاية المؤمنين الاجتماعيّة، والثانية: ولاية الكفّار الاجتماعيّة، وولاية المؤمنين الاجتماعيّة تقوم على الإيمان والعمل المطابق له، وولاية الكفار تقوم على الكفر والعمل المطابق له.

ومن هنا، ينبغي مراعاة الدقّة والالتفات إلى هذا المبدأ الاجتماعيّ لما له من آثار كبيرة على الفقه الاجتماعيّ، وكذا فقه الارتباطات، الأعمّ من فقه الارتباطات الاجتماعيّة، أو العلاقات الدوليّة، أو الارتباط بأهل الكتاب، فاليوم تشمل الارتباطات الاجتماعيّة مجالًا واسعًا منه الواقعيّ والمجازيّ، حيث إنّ الارتباطات الاجتماعيّة لا تتحدّد بحدود، بل تشمل العلاقات الاجتماعيّة الواسعة للإنسان، ومن ضمن ذلك الحضارات المتعدّدة والارتباطات المختلفة مع الأديان والفرق المؤدّية إلى استحداث المواضيع الجديدة وبروز المواضيع الفقهيّة القديمة، ولسنا بصدد ذكر ما هي المواضيع وذِكر الجزئيّات المتعلّقة بالولاية الاجتماعيّة وحلّها، أو تغيير شكلها، حيث لا يسع المقام لذكرها، ولكنْ بشكل عام، فإنّ الولاية الاجتماعيّة لها تأثير كبير في المواضيع المرتبطة بمطلق العلاقات.

وقد اعتمد القرآن الكريم على هذا الأصل في أوامره الجماعيّة؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾[1]، حيث إنّ انطباق الآية على فروع دينيّة عدّة مهمّة؛ كإقامة الصلاة (لا أدائها)، وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي جميع الطاعات الإلهيّة وطاعة رسول الله ﷺ، نجدها كلّها تعتمد على الولاية الاجتماعيّة.

(1) سورة التوبة، الآية 71.

ثانيًا: ماهيّة المجتمع:

لا يوجد في علم الاجتماع تعريف مُجمع عليه للمجتمع[1]، لكنْ يمكن تقديم تعريف جامع له يتوافق عليه أكثر علماء الاجتماع، وهو أنّ المجتمع عبارة عن: مجموعة كبيرة متلائمة من أفراد البشر تربطهم أنواع من العلاقات المشتركة والمتقابلة التي تقوّي أواصرهم نسبيًّا[2].

ويطرح العلّامة الطباطبائي في ذيل الآية الأخيرة من سورة آل عمران هذا البحث؛ وهو أنّ الإسلام لا يسمح للناس بأنْ يتّخذوا لهم حدودًا جغرافيّة معيّنة، وأنْ يتميّزوا عن غيرهم، وأنْ يشكّلوا قومًا أو مجتمعا لمجرّد كونهم مجموعة من الناس متّحدين ضمن قوميّة ما، والحال أنّ العامل الأصليّ في مسألة القوميّة هو البدويّة التي تعيشها القبيلة أو الطائفة، أو أنّ العامل هو اختلاف الموطن ومنطقة العيش، وهذان العاملان (البدويّة) و(اختلاف مناطق الأرض)؛ من حيث المناخ؛ كالحرارة والبرودة والخصوبة أو جدبها، هما عاملان أصيلان في تنوّع البشر وتشعّبهم إلى الشعوب والقبائل، حتّى أضحت النتيجة اختلاف الألسن والألوان والأعراق، و... لذلك كان هذا الاختلاف غير فطريّ؛ لأنّ الفطرة تقتضي أنْ يكون البشر كلّهم مجتمعًا متّحدًا ضرورةً وبداهةً، فالطبيعة تدعو إلى تعاضد القوى المختلفة يدًا بيد، فيشتدّ صلبها بهذا التآزر وتتّحد حتّى تصل بنحو أسرع وأفضل إلى أهدافها الصالحة، والحال أنّ الانشعابات الوطنيّة تؤدّي إلى عكس ذلك، حيث إنّ أهل الوطن الواحد يكونون متّحدين ومتلاحمين إلى الحدّ الذي يفصلهم عن باقي المجتمعات البشريّة، فإذا كانوا متّحدين حول الوحدة صار كيانهم منفصلًا عن الوحدات الوطنيّة الأخرى، وفي النتيجة، تفقد الإنسانيّة وحدتها المرجوّة، ويصبح الاجتماع افتراقًا، ويتفرّق البشر ويبتلون

(1) انظر: الساروخي، باقر: «درآمدى بر دايرة المعارف علوم اجتماعي» (مقدّمة لموسوعة العلوم الاجتماعيّة)، كيهان، طهران، 1380هـ.ش، ص608.

(2) انظر: دفتر همكارى حوزه و دانشگاه (مكتب التعاون الجامعي): درآمدى بر جامعه شناسى اسلامى (مقدّمة في علم الاجتماع الإسلاميّ)، قم، دفتر همكارى حوزه و دانشگاه، 1363هـ.ش، ص269.

بالتشتت الذي فرّوا منه. ومن أجل الخلاص من ذلك تكوّنت المجتمعات إلى جانب بعضها البعض، ولأجل هذا المعنى أعلن الإسلام إلغاء هذه الأنواع من الانشعابات والتكتّلات والامتيازات، فالاجتماع يُبنى على أساس العقيدة، لا على أساس الجنسيّة، والقوميّة، والوطن، وأمثال ذلك، وحتّى في مثل علاقة الزوجيّة والقرابة حيث تجوز بالأولى التمتّعات الجنسيّة، وبالثانية تُستحق المواريث، فكذلك يكون المدار والمعيار هو التوحيد، لا المنزل والوطن وأمثالهما؛ «بمعنى أنْ يخرج الولد عن دين توحيد والديه مع أنّه ولد من صلب أبيه ومن رحم أمّه؛ وذلك بسبب كفره، فلا يستحقّ منهما الميراث، ولا تعدّ زوجته من المجتمع الإسلاميّ»[1].

وبعد أنْ ينفي القرآن الكريم الملاكات؛ من قبيل: القوميّة، والجغرافيّة، واللغة، و...[2] يقدّم تعريفًا جديدًا لمفهوم المجتمع، يدور مدار الإيمان والكفر، فعلى أساس تعريف القرآن، فإنّ المجتمع هو مجموعة من الناس يشترك معتقدهم المطابق لعملهم مع معتقد الآخرين من الناس، علمًا أنّ هذا الاتّحاد لا يعني عدم التشكيك بينهم في العقيدة والعمل، بل حصول تلك العقيدة والعمل المطابق لها بمقدار ما في كلّ واحد، وهو يشكّل جزءًا من المجتمع، ومن الممكن أنْ يكون أعضاء المجتمع الدينيّ متفاوتين في ما بينهم في الإيمان والتأثّر، فمقدار الإيمان له تأثير كبير في الدخول في مجتمع المؤمنين إلى الحدّ الذي يستثني القرآن الكريم المؤمنين الذين يعملون الصالحات عندما يعاتب قومًا من الأقوام[3]، وحتّى يأمر المؤمنين بالخروج عندما ينزل العذاب؛ ما يدلّ على كونهم مجتمعًا منفصلًا، مع أنّهم يعيشون معهم في الحدود الجغرافيّة نفسها، فالنبي لوط عليه السلام، مع أنّه كان يعيش في حدود جغرافيّة مشتركة مع قومه المذنبين الذين

(1) الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، ترجمة: الموسوي الهمداني، قم، دفتر انتشارات اسلامى جامعه مدرسين حوزه علميه قم، 1374هـ.ش، ج4، ص150.

(2) انظر: سورة الحجرات، الآية 13.

(3) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج4، ص168.

استحقّوا العذاب، فقد أُمرَ بالخروج عند نزول العذاب: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾[1]، فالإيمان والعمل المطابق له كانا السبب في نجاة النبي لوط عليه السلام وأهله، ولم تكنْ عاقبة امرأته سوى دخولها في ولاية الكفّار؛ بسبب تخلّيها عن ذلك الأمر المهمّ، وخروجها من زمرة المؤمنين، واستحقاقها العذاب.

إنّ المؤمنين من قوم نوح عليه السلام شملتهم القاعدة نفسها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ وَمَنۡ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ﴾[2]، فهذه الآية تصرّح بأنّ الشخص الوحيد الذي يكون مشمولًا بالدخول في مجتمع المؤمنين هو الذي يمتلك رؤية توحيديّة وإيمان، وهؤلاء الأشخاص مستثنون من العذاب الإلهيّ، ويرافقون إمامهم، حيث أمروا بالخروج من مجتمع الكفّار حتّى لو كانوا من أهليهم وقرابتهم وأحبّتهم وجيرتهم.

والشيء اللافت أنّ النبي نوح عليه السلام سأل الله -تعالى- عن مصير ابنه؛ وهو من أهله؛ وقد وعده الله تعالى أن ينجيه وأهله[3]، لكنّ نفاقه جعله مشمولًا بعذاب مجتمع الكفّار: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٤٢ قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ﴾[4]، فسلوك الكفر يكون سببًا لدخول الإنسان في زمرة الكفّار، كما أدّت أعمال الكفر لابن نوح إلى إلحاقه بزمرة الكافرين، ولهذا طُرد من مجتمع المومنين، ولم يلحق بهم مع أنّه من حيث القرابة أقرب الناس لقائد مجتمع المؤمنين ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ﴾[5].

وبالالتفات إلى هذه الآيات يمكننا أن نستنتج أنّ القرآن الكريم لا يرى

(1) سورة هود، الآية 81.
(2) سورة هود، الآية 40.
(3) انظر: سورة هود، الآية 45.
(4) انظر: سورة هود، الآيتان -42 43.
(5) سورة هود، الآية 46.

علّة لإيجاد المجتمع الواحد لأمثال الحدود الجغرافيّة، أو أنماط العيش، أو العادات والتقاليد، ولا حتّى الطبقات الاجتماعيّة، بل إنّ سبب تكوّن المجتمع هو الرؤية الكونيّة وانعكاساتها على الناس.

فالرؤية الكونيّة وانعكاسها الإيمانيّ هما سبب دخول الإنسان في المجتمع الإيمانيّ، وكونه تحت ولاية المؤمنين، وكذلك الرؤية الإلحاديّة وانعكاسها تكون سببًا للدخول في ولاية الكفّار ومجتمعهم، ونفهم من ذلك أنّ مفردة المسلم المؤمن هي أفضل مفردة للإشارة إلى جميع أفراد المجتمع الإيمانيّ؛ لأنّ القرآن الكريم اعتبر دين الإسلام بالمعنى الأعمّ هو الدين الإلهيّ، كما اعتبر الإيمان شرطًا لحقيقة ذلك الإسلام، هذا الأمر يشمل المؤمنين من أهل الكتاب والمؤمنين بالنبي الخاتم ﷺ، فالقسم الثاني - المؤمنون بني الإسلام - هم الأعضاء الأصليّون للمجتمع الإيمانيّ، أمّا المؤمنون من أهل الكتاب، فيمكن أنْ نعتبرهم شركاء في المجتمع لالتزامهم بالأعمال والضوابط بحسب بعض الآيات.

وقد جعل القرآن الكريم أهل الكتاب على قسمين: مؤمن، وكافر: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾[1].

وبالنتيجة؛ وفق الرؤية القرآنيّة، فالمجتمع عبارة عن مجموعة من الناس لهم عقيدة متشابهة، يتأثّرون بها، حتّى لو كانوا متفرّقين في أنحاء الكرة الأرضيّة، ضمن قبائل وفرق وألسن وألوان مختلفة.

وهذا التعريف للمجتمع؛ وهو أصل الولاية الاجتماعية، يكون مؤثّرًا وبشدّة في استنباط الأحكام الدوليّة، ونوع التعامل بين المؤمنين أنفسهم، والأحكام المترتّبة على الأمور الاجتماعيّة، وما يشمل المجتمع كلّه، ولا يسع المقام ذِكر تفاصيله الجزئيّة في هذه المقالة.

(1) سورة آل عمران، الآيات 113-115.

ثالثًا: أصالة المجتمع أم اعتباريّته؟

تطرّق أبو نصر الفارابي؛ وهو من العلماء القدامى، في مؤلّفاته الفلسفيّة إلى موضوع «**أصالة الفرد والمجتمع**»، وكذلك الخواجة نصير الدين الطوسي في كتابه «**أخلاق ناصري**»، وبعدهما أشار إخوان الصفا وابن خلدون إلى هذا الموضوع، وفي العصر الراهن كذلك بحث الموضوع بشكل مفصّل كلّ من: محمد إقبال اللاهوري، والعلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي، والسيّد محمد باقر الصدر، والشهيد مطهّري، وآية الله جوادي آملي، وآية الله مصباح اليزدي[1]، وغيرهم...

ويمكن تقسيم الأجوبة المقدّمة على الأسئلة المطروحة عن وجود المجتمع إلى قسمين:

الأوّل: النظريّات التي ترى أنّه ليس للمجتمع وجود خارج عن وجود الأفراد أو أفعالهم أو آثارهم.

الثاني: النظريّات التي ترى أنّ للمجتمع وجود خاصّ.

وكلّ واحد من القسمين يمكن أن نجد له آراء مختلفة عن وجود المجتمع أو شكله[2].

هذا ويُراد بالأصالة ما يقابل الفرعيّة[3]؛ وهو مشترك لفظي، وله على الأقلّ ثلاثة معاني؛ هي: الأصالة الحقوقيّة، والأصالة الاجتماعيّة، والأصالة الفلسفيّة، ومعنى الأصالة وأصالة أيّ حادثة في الاصطلاح الفلسفيّ الرائج هو الحقيقة الخارجيّة، وما يقابل الاعتباريّ، فإذا كان للمجتمع وجود حقيقيّ، فيكون للفرد وجود اعتباريّ[4]، والمراد من الأصالة في المعنى

(1) انظر: العرفاني، محمد نظير: مجموعه مقالات قرآن و جامعه شناسى كنگره بين المللى قرآن وعلم (وقائع القرآن وعلم الاجتماع للمؤتمر العالميّ للقرآن والعلوم)، قم، دار المصطفى العالمية، 1396هـ.ش، ص257.

(2) انظر: پارسانيا، حميد: جهان هاى اجتماعى (عوالم اجتماعيّة)، قم، كتاب فردا، 1391هـ.ش، ص197.

(3) انظر: اليزدي، محمد تقي مصباح: تعليقة على نهاية الحكمة، قم، مؤسسة در راه حق، 1405هـ.ق، ص22.

(4) انظر: الخليلي، مصطفى: «اصالت فرد يا جامعة، مجلة معرفت» (أصالة الفرد أو المجتمع)، مجلة خرداد، السنة السابعة، العدد126، 1387هـ.ش، ص113.

الحقوقيّ التقدّم والأولويّة؛ يعني في حال تعارض الحقوق والمصالح بين الفرد والمجتمع فأيّهما يقدّم وله الأولويّة: حقّ الفرد، أو مصالح المجتمع؟[1] ومعنى الأصالة لدى علماء الاجتماع هي إرادة التأثير والنفوذ العميق في جميع الجوانب؛ بمعنى أنّ كلّ إنسان يكون متأثّرا بشدّة بجميع أنحاء المجتمع بنفوذه العميق، ومنفعلًا في كلّ أبعاد وجوده إثر حياته الاجتماعيّة[2].

والاصطلاح الآخر في هذا البحث هو التركيب؛ فهو شيئان أو أكثر؛ بمعنى الاتّحاد أو الوحدة النوعيّة[3]. وهنا يمكن الإشارة إلى نوعين؛ هما: التركيب الحقيقيّ، والتركيب الاعتباريّ.

في التركيب الحقيقيّ الموجود الحقيقيّ واحد، والآخر حادث، بحيث يكون منشأ الآثار غير مجموع آثار الأجزاء، وهذا الأمر غير ممكن إلّا في حال كون الشيئين أو الأشياء مادّيّة، تفاض عليها الصور الجديدة، ومن هذه الجهة تعتبر الصورة الجديدة هي جهة الوحدة في أيّ مركّب حقيقيّ[4].

وإذا اجتمع الشيئان أو الأشياء وكان المركّب منهم مجموعة حادثة، ولم يكنْ موجودًا جديدًا واحدًا؛ كان التركيب غير حقيقيّ، وعلى هذا الأساس يكون لأجزاء المركّب في التركيب الاعتباريّ آثار منفصلة، ولا تكون للآثار الناشئة من المركّب جزء الجمع الجبريّ لآثار أفراد الأجزاء؛ لأنّه لم تتحقّق من اجتماعها صورة وفعليّة جديدة، ولم تكنْ وحدتها حقيقيّة[5].

1. أصالة المجتمع:

ذكر علماء الاجتماع من قبل في مؤلّفاتهم مفهوم أصالة المجتمع،

(1) انظر: اليزدي، محمد تقي مصباح: جامعه و تاريخ از نگاه قرآن (المجتمع والتاريخ من منظار القرآن)، قم، موسسه آموزشى وپژوهشى امام خمينى، 1390هـ.ش، ص46.
(2) انظر: م.ن، ص49.
(3) انظر: دفتر همكارى حوزه و دانشگاه، م.س، ص272.
(4) انظر: اليزدي، جامعه و تاريخ از نگاه قرآن، م.س، ص43.
(5) انظر: م.ن، ص63.

وطُرِح بشكل جدّي في العالم الإسلاميّ من قِبَل العلّامة الطباطبائي، ويمكن استقاء أصالة المجتمع من خلال عباراته، ومن ثمّ قام الشهيد مطهّري بتوضيح الطرح ورفع الإبهام عنه.

أ. التقرير الفلسفيّ لأصالة المجتمع:

تقدَّم أنّ إحدى أهمّ طرق معرفة التركيب الحقيقيّ هي الآثار الجديدة بعد التركيب، فأصحاب نظريّة المجتمع استدلّوا على إثبات أصالة المجتمع بالآثار الجديدة التي تُحمل على وجود المجتمع، وهذه الآثار؛ أمثال: الضغط الاجتماعيّ، والمقاومة الاجتماعيّة، والانقلاب الاجتماعيّ، بحيث لا يمكن لها أن تنسب إلى كلّ واحد من الأفراد، بل يلزم أن تؤخذ النتيجة المتحقّقة من الواقع الجديد، فيعتقد أصحاب نظريّة المجتمع أنّ الأفراد يكوّنون حقيقة جديدة من خلال تأثيرهم وتأثّرهم بعضهم ببعض، وهذه الحقيقة تسمّى بالمجتمع، ولها آثار وأحكام[1].

لقد بيّن أصحاب نظريّة المجتمع صورتين لحقيقة المجتمع: الأولى؛ وهي: أنّ المجتمع متكامل، بحيث يكون مهيمنًا على جميع أفراده[2]، والأخرى؛ وهي: أنّ المجتمع له روح ثانية موجودة في جميع الأفراد؛ بمعنى أنّ كلّ شخص له روحان: الأولى؛ الروح الفرديّة، والأخرى؛ الروح الجماعيّة، بحيث تعود الآثار الفرديّة لكلّ فرد عليه، وتنسب الآثار الجماعيّة؛ مثل: الفرح لانتصار الدولة؛ لروحه الجماعيّة. فإنّ كانت وحدة المجتمع من نوع الإنسان المتكامل؛ فوحدته وحدة عدديّة وشخصيّة، وإنْ كانت من النوع الثاني؛ فوحدته نوعيّة أو صنفيّة، والجمع بين رأيي الشهيد مطهّري هو أنّ الحقيقة الواحديّة المذكورة في ذلك الإنسان المتكامل تسري في جميع الأفراد، ولها حضور فيهم، ولأنّ الناس يدركون ذلك في أنفسهم فيعبّرون

(1) انظر: مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج15، ص774؛ پارسانيا، جهان هاى اجتماعى، م.س، ص109، -120 121.

(2) انظر: مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج1، 28؛ ج3، ص95.

عنها بصورة الأنا الجماعيّة، لهذا السبب تكون الأنا الجماعيّة تجلّ وظهور حقيقة المجتمع في وجود كلّ فرد[1]، ويعبّر عن هذا النوع من الوحدة في الفلسفة بوحدة السعي. وعلى هذا الأساس الذي قيل في الاستدلال الفلسفيّ على أصالة المجتمع، فإنّ للأشخاص تأثير وتأثّر في ما بينهم عند ارتباط بعضهم ببعض، بحيث تتكوّن آثار جديدة لا يمكن نسبتها إلى آحاد الأفراد، ومن جهة أخرى يشير وجود الآثار الجديدة إلى الوجود والفعليّة الجديدة التي أطلق عليها الروح الجماعيّة أو المجتمع. إذن، فللمجتمع وجود حقيقيّ.

ب. التقرير التفسيريّ والقرآنيّ لأصالة المجتمع:

استدلّ العلّامة الطباطبائي وتلميذه الشهيد مطهّري بمجموعة من الآيات، وذكرا تقريرًا قرآنيًّا على أصالة المجتمع، حيث ذهب العلّامة الطباطبائي في ذيل تفسيره للآية المئتين من سورة آل عمران إلى أنّ الرابطة الحقيقيّة بين الفرد والمجتمع، شئنا أم أبينا، تؤدّي إلى كينونة أخرى في المجتمع، وكينونة المجتمع المطابقة للقوّة والضعف والسعة والضيق تكون في وجود أفراده وقواهم وخواصّهم وآثارهم؛ وبالنتيجة، هنالك وجود آخر غير وجود آحاد الأفراد، على فرض كونهم عشرة ملايين شخص، وهذا الوجود هو المجتمع، وله آثار وخواصّ غير آثار وخواصّ آحاد الأفراد، وهو أقوى منهم جميعًا، ويسمّى بالآثار الاجتماعيّة[2].

ج. الأدلّة القرآنيّة على أصالة المجتمع:

- المجتمع وجود حيّ ومسؤول:

كما ذكر القرآن الكريم صفاتًا مختلفة للإنسان؛ كذلك ذكر صفاتًا

(1) انظر: مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج15، ص774.
(2) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج4، ص152.

متعدّدة للمجتمع: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾[1]، ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾[2]، ففي هاتين الآيتين نسب ثلاث صفات للمجتمع؛ هي: الهداية بالحقّ، والحكم بالعدل، والقصد في الأمور.

وليس للمجتمع صفات فقط، بل هو صاحب عمل أيضًا: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾[3]؛ فالأمّة -بحسب هذه الآية- لها نوع من الشعور والإدراك والتفكّر والفهم والوجدان[4]، كما أنّ لها معايير خاصّة في القضاء (على الأقلّ في المسائل المرتبطة بالإدراكات العمليّة)، ولكلّ أمّة مذاق إدراكيّ خاصّ بها، لذلك تكون بعض الأمور جميلة بنظر أمّة ما، وقبيحة بنظر أمّة أخرى، وهكذا يُصنع الجوّ الاجتماعيّ للأمّة الذي يمثّل الذوق الإدراكيّ لأفرادها[5].

وكذلك نسب القرآن الكريم الطاعة والعصيان إلى المجتمع: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾[6]، وفي مورد طاعة المجتمع يقول تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[7].

وبناءً على ذلك، فإنّ القرآن الكريم ينسب الأفعال والصفات إلى الأمم، ولو لم يكنْ للأمة وجود حقيقيّ، غير وجود أفرادها؛ لما صحّ هذا الإسناد.

- حياة الأمم وموتها:

يرى القرآن أنّ للمجتمع حياة وأجل[8]، والاعتقاد بحياة الشيء له أجل؛ دليل على التصديق بأنّه موجود حقيقيّ وحيّ.

(1) سورة الأعراف، الآية 181.
(2) سورة المائدة، الآية 66.
(3) سورة الأنعام، الآية 108.
(4) انظر: مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج15، ص775.
(5) انظر: م.ن، ج2، ص340.
(6) سورة غافر، الآية 5.
(7) سورة آل عمران، الآية 113.
(8) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج4، ص-151 152.

فعندما ينسب القرآن مفردة الأجل إلى الأمّة؛ فهو يثبت لها الوجود قهرًا، فكلّ أمّة لها أمد ونهاية وعمر، هو غير عمر أفرادها[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ أصحاب نظريّة أصالة المجتمع اعتبروا حياة الأمم وموتها شاهدًا من الشواهد القرآنيّة على أصالة المجتمع: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[2].

- كتاب واحد لكلّ أمّة:

يذكر القرآن الكريم أنّ لكلّ مجتمع كتاب[3]: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾[4]، فكلّ فرد يدعى إلى كتاب عمله ومصيره، وكلّ قوم يدعون إلى مصيرهم، كما أنّ القوم والملّة متشابهون حقًّا؛ فكريًّا وروحيًّا في الدنيا إلى حدّ ما، كذلك يكونون يوم القيامة وبالنسبة نفسها (لأنّ القيامة هي تجسّم ما كان في الدنيا)، فيذهبون إلى مصيرهم المشترك[5].

- تقنين المجتمع:

نسب القرآن الكريم السنن والقوانين إلى المجتمع، فإذا لم يكنْ للمجتمع وجود؛ يكون وضع قوانين كهذه للمجتمع لغوًا، ولا يصدر عن الحكيم اللغو؛ وبالنتيجة فللمجتمع وجود حقيقيّ وواقعيّ.

ويصرّح القرآن الكريم بأنّ للمجتمعات والأمم، من جهة كونها أمّة ومجتمع (ليس صرف أفراد المجتمع)، سنن وقوانين، ورقيّ وانحطاط؛ وفاقًا لتلك السنن والقوانين، والمصير المشترك؛ بمعنى أنّ للمجتمع تشريع، قال -تعالى- في بني إسرائيل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ۝٥ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ

(1) انظر: مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج15، ص789.
(2) سورة الأعراف، الآية 34.
(3) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج4، ص151.
(4) سورة الجاثية، الآية 28.
(5) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج4، ص788.

وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۝٦ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ لِيَسُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ۝٧ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾[1]، والجملة الأخيرة: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ﴾، بالنظر إلى أنّ المخاطَب قوم وليس أفردًا، نستنتج أنّ عموم السنن والقوانين هي الحاكمة على الأمم[2].

كما أنّ هناك آية أخرى جعلت سند التشريع هو المجتمع، وهي الآية الحادية عشر من سورة الرعد المباركة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[3]، فالله -تعالى- يبيّن للمجتمع وجود قانون التغيير، ويُوكِل تغيير المجتمع إلى إرادة أفراده، وفي القسم الثاني من الآية يُخاطب القوم، وليس الأفراد، بأنّه إذا أراد بهم السوء بسبب أعمالهم، فلا يمكن الحيلولة دون ذلك.

- الأمّة الواحدة لها خطاب مستقلّ:

كما أنّ للقرآن خطابات موجَّهة إلى أفراد المجتمع؛ كذلك له خطابات موجَّهة إلى المجتمع؛ بلحاظ أنّ المجتمع موجود واحد؛ وهذا دليل آخر على أصالة المجتمع، فيعتبر القرآن الكريم المجتمع ذا روح واحدة، وأنّه موجود حقيقيّ بعنوان «**أمّة**»، وأحيانًا يخاطب الأمّة نفسها، بدل أنْ يقول: يا أيها الذين آمنوا، أو يا أيها الناس.

ومن ضمن الآيات التي تخاطب الأمم وتمرّ على الأمم الخالية - لا الأشخاص - لأخذ العبر، من قبل الأمم الأخرى، قوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[4]، فليست المسألة مسألة فرد، بل أمّة، ومراده أنتم أمّة كذلك، فيقول: ﴿وَلَكُم مَّا

(1) سورة الإسراء، الآيات 4-8.
(2) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج2، ص346.
(3) سورة الرعد، الآية 11.
(4) سورة البقرة، الآيتان 134، 141.

كَسَبْتُمْ﴾، وهو تقدير لقوله: تلك أمّة قد خلت، وتلكم أمّة حاضرة لها ما كسبت ولكم ما كسبتم. فإذا كان للقوم والملّة والمجتمع شخصيّة يكون لذلك المجتمع خطاب، وإنْ لم يكنْ للمجتمع شخصيّة؛ فلا يخاطب، بل يخاطب الأفراد، وإذا كان التعبير بصيغة الكلّ أحيانًا؛ فهو جمع في التعبير، إذن يوجد فرق كبير بين أن لا يكون الخطاب للأفراد، بل للمجتمع، وبين أن يكون الأفراد مخاطبون على نحو الاستقلال، والمجتمع هو لفظ وتعبير يذكَّر وليس هو المقصود، بل الأفراد مقصودون، وهنا نرى أنّ المخاطَب أصلًا هو المجتمع، فمصير المجتمع مضى وانتهى، وذِكرهم هو درس للمجتمع الحاضر: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾، إذن فهذا النوع من الآيات دليل على أنّ القرآن يرى أنّ للمجتمع شخصيّة[1].

بناءً على ما تقدّم يثبت أنّ للمجتمع صورة وهيئة ووجود مستقلّ وراء وجود أفراده، وله أحكام خاصّة ومستقلّة، وهذا المجتمع هو منشأ الآثار المستقلّة، والقدرات المستقرّة على الأفراد؛ بمعنى أنّه كلّما تعارضت القوى والخواصّ الاجتماعيّة مع القوى والخواصّ الفرديّة؛ غلبت القوى والخواصّ الاجتماعيّة؛ بسبب قوّتها؛ للزوم غلبة أقوى القوّتين المتضادّتين، علاوة على أنّ الحسّ والتجربة يثبتان ذلك، ويشهدان عليه، فمثلًا عندما يسعى المجتمع إلى إنجاز أمر ما، وتعمل قواه وخواصّه الفاعلة لتحقيقه، حينها لا يمكن لفرد مع إمكانيّاته الخاصّة وبمفرده أن يقف أمامه، وكذلك في الحروب والهجوم الجماعي لا يمكن لإرادة شخص معارضة إرادة الجماعة، بل هو تابع للجماعة، ولا حول له دونها، فكلّ ما نزل عليهم من البلاء ينزل عليه، حتّى يمكن أنْ يقال: إنّ إرادة المجتمع قويّة إلى درجة أنّها تسلب من الفرد إرادته وشعوره وفكره، وكذلك تستخدم القوى والخواصّ المنفعلة للمجتمع، فالخطر العامّ الداهم بسبب الانكسار في الحروب، أو التحذير

(1) انظر: مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج15، ص785.

من الزلزال، أو وجود القحط ودعوتهم للفرار منه، أو العادات المتعارفة التي يُخجل تركها، أو عادة شعب ومجتمع تدعو إلى صناعة ثقافة في لباس معين، ففي جميع هذه الانفعالات العامّة لا يمكن للفرد أنّ لا يتأثّر بها، بل نراه مجبورًا على اتّباع المجتمع، حتّى قيل إنّ كلّا من فعل المجتمع وانفعاله يسلبان شعور أفراده وفكرهم[1].

2. أصالة الفرد واعتباريّة المجتمع:

يرى العلّامة مصباح اليزدي اعتباريّة المجتمع، ويذكر في الردّ على الوجود الحقيقيّ للمجتمع ما يلي:

ليس للمجتمع والأمّة أمر عينيّ خارجيّ مستقلّ عن الذهن، بل له تعيّن وتشخّص ووجود بلحاظنا العقليّ، فالإنسان الفرد هو وجود عينيّ خارجيّ واحديّ، وليست وحدته من اعتبارنا نحن، بل وحدة الإنسان لها ملاك تكوينيّ، وهذا الملاك هو الروح الواحدة الحاكمة على أجزاء البدن، فليست هي تابعة لرأينا وذهننا واعتبارنا، لكنّ وحدة المجتمع ليس لها ملاك تكوينيّ، بل اعتباريّة تمامًا، ومرتبطة بذهننا واعتبارنا[2].

واستفاد في الردّ على حقيقة المجتمع عن طريق تحليل نوع تركيبه، حيث استنتج من خلال البحث في أنواع التركيب إلى أنّ الملاك الأصلي له والاتّحاد الحقيقيّ يكمن في ظهور صورة الوحدة البسيطة في الموادّ التي لها كثرة بالفعل، حتّى تبدو الموادّ المتعدّدة التي تحت ظلّها صورة واحدة، وكذلك التركيب والوحدة الحقيقيّة لأفراد المجتمع تكون مقبولة؛ حينما تثبت لها روح ووحدة شخصيّة وعدديّة حقًّا، والحال لا وجود لذلك[3].

وبالنتيجة، فإنّ تغيير روحيّات الأشخاص واتّصافهم بصفات مشتركة جديدة هو أمر مسلّم به، لكنْ ليس بمعنى أنّ ذلك علامة على تحقّق

(1) انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج4، ص153-154؛ مطهري، مجموعة آثار الشهيد مطهري، م.س، ج2، 345؛ ج4، ص40-41.
(2) انظر: اليزدي، جامعه و تاريخ از نگاه قرآن، م.س، ص90-91.
(3) انظر: م.ن، ص40.

موجود عينيّ، بل هو قابل للإرجاع إلى الحالات النفسيّة، وكذلك شبيه بجميع الاعتبارات التي يصنعها العقل في الحياة.

وللردّ على الاستدلال بآيات القرآن الكريم، يمكن بيان النقاط التالية:

- إنّ إسناد الأفعال والصفات إلى أمر لا يدلّ على كونه حقيقيًّا؛ لأنّ في الإسناد تلاحظ اعتبارات مختلفة قد لا تكون حقيقيّة، إذن الدليل الأوّل الذي يعتمد على إسناد الصفات والأفعال لا يمكن أنْ يكون دليلًا على حقيقة المجتمع؛ بحسب رؤية القرآن الكريم.

- على فرض كون الإسناد حقيقيّ، لا يمكن أنْ يكون دليلًا على كون المسند إليه حقيقيًّا أيضًا، فمثل قولنا: المجتمع له أجل، ليس معناه أنّ للمجتمع وجودًا حقيقيًّا؛ لأنّ من الممكن أنْ يكون نسبة الأجل إليه باعتبار زوال وحدة ذلك المجتمع، إذن مع الإسنادات الحقيقيّة لا تثبت حقيقة المجتمع أيضًا.

- يمكن ردّ الوجود الحقيقيّ للمجتمع بأنّ «**الاستدلالات المذكورة تعتمد على الآيات الشريفة التي فيها مفردة أمّة، وفي بعض هذه الآيات جاءت المباحث ربّما تبدو في البداية أنّ للأمّة آثارًا وأحكامًا مستقلّة عن آثار أجزائها وأحكامها... لكنّ أفضل دليل على أنّ الأمّة ليس لها وجود عيني، وفي الواقع لا يوجد شيء هو غير أفراد البشر، أنّ هذه الآيات المذكورة نسبت جميع الأفعال إلى جمع الفاعل المذكّر، لا الفاعل المفرد المؤنث، وهذه دلالة على أنّ الأفعال لُوحظت من جميع أجزاء الأمّة وأفرادها، وليس من الأمّة بعنوان أنّها موجود حقيقيّ مستقلّ**»[1].

- كون المجتمع حقيقيًّا أو اعتباريًّا ليس هو مسألة تعبّديّة؛ كي تكون ظواهر الألفاظ حجّة، وإنْ قلنا إنّ ظواهر بعض الآيات تدلّ على حقيقة المجتمع، فهذا لا يمكن أنْ يُثبت أصالة المجتمع وحقيقته؛ لأنّ الظواهر النقليّة لا تورث إلّا الظنّ، فغاية ما يورّث النقل هو الظنّ، لا اليقين، ولا

(1) اليزدي، جامعه و تاريخ از نگاه قرآن، م.س، ص90-93.

حجّيّة للظنّ في البحوث العلميّة والعقليّة، مع العلم أنّه يمكن إسناد المظنون إلى المشرِّع لا أكثر، إذن لا يمكن الاعتماد على الدليل الظنّيّ لتحصيل نتيجة قطعيّة، وعلى هذا الأساس ليس من الصواب الإسناد القطعيّ في أصالة المجتمع واستقلال الأمّة إلى القرآن الكريم[1].

- الوجود الحقيقيّ للمجتمع يمكن أنْ يطرح شبهة الجبر التي لا تنسجم مع الأدلّة القرآنيّة والعقليّة على إرادة الأفراد واختيارهم[2].

إنّ الأجوبة سالفة الذِكر هي حصيلة دراسات العقود الأخيرة للعلماء المسلمين وكبار المفسّرين على نفي أصالة المجتمع، وفي هذا الصدد يمكن القول: إنّ أفضل استدلال قرآنيّ على أصالة الفرد هو ما طرحه من ملاك لتكوين المجتمع، فبحسب الرؤية القرآنيّة، فإنّ اشتراك التصديق والعمل المطابق له هو الذي يعطي للمجتمع شكله، وهذان الملاكان قابلان للتغيير، وحسب هذا المدّعى لا يمكن أنْ نعتبر المجتمع أمرًا أصيلًا، بل حسب تعريف المجتمع في رؤية القرآن الكريم، فهو متكوّن من أفراد بتصديقاتهم وانفعالاتهم؛ والذي يعطي شكل المجتمع هو اتّحاد التصديقات والانفعالات لأفراد المجتمع، والواقع أنّه لا وجود وراءه؛ سواء بالنسبة للكفار الذين التحقوا بركب المؤمنين، أو المؤمنين الذين ارتدّوا وصاروا كفّارًا، وهكذا فالمجتمع في حال تغيّر وزيادة ونقصان على الدوام، وفي النهاية هي نفوس المؤمنين والكافرين وقلوبهم هي التي تعطي شكلًا للمجتمع، لذا تكون الأصالة لاشتراك البشر بالتصديق وانعكاسه.

(1) انظر: آملي، عبد الله: جامعه در قرآن، قم، مؤسّسة الإسراء، 1393هـ.ش، ص312.
(2) انظر: سورة التكوير، الآية 28؛ سورة المزّمّل، الآية 19؛ سورة المدّثّر، الآية 37؛ سورة الإنسان، الآية 29؛ سورة النبأ، الآية 39.

خاتمة:

لقد شكّل الفقه الاجتماعيّ أحد أهمّ التعاليم الإسلاميّة، ونال اهتمامًا كبيرًا من قِبَل علماء الإسلام في السنين الأخيرة، وأوّل مسألة تستدعي الاهتمام في الفقه الاجتماعي، وفي جميع مواضيع العلوم المختلفة، هي مبادئ تلك القضيّة، التي تعيّن أسس البحث فيها.

وقد طرحت هذه المقالة ثلاثة مبادئ اجتماعيّة لفقه الاجتماع في رؤية القرآن الكريم؛ هي:

المبدأ الأوّل: الولاية الاجتماعيّة في القرآن، حيث جرى تحديد الولاية الاجتماعيّة، وطبيعة الرابطة الموجودة بين أفراد المجتمع، والوقوف عند بيان القرآن الكريم للكثير من أحكام جماعة المسلمين على أساس الولاية الاجتماعيّة بين المؤمنين، ومجيء بعض الأحكام؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الصلاة الجماعيّة، بعد بيان الولاية الاجتماعيّة[1]، وكذلك بيان نوع الروابط الاجتماعيّة المبنيّة على الولاية الاجتماعيّة من كلّ أنواع أحكام الروابط الاجتماعية، أعمّ من العلاقات الفرديّة داخل المجتمع الدينيّ، أو العلاقات الدوليّة.

المبدأ الثاني: تعريف المجتمع وماهيّته في رؤية القرآن الكريم، فهو مجموعة من الناس يكون قوام ترابطهم بعقيدتهم وانفعالهم المطابق لها، وبتوضيح آخر، هو المجتمع المتكوّن من الانسجام في العقيدة والتأثّر المطابق لتلك العقيدة، فإنّ تعريف المجتمع لا يؤثّر على أحكام العلاقات الاجتماعيّة فقط، بل يؤثّر في تعريف فقه الاجتماع وتعيين حدوده ومواضيعه.

المبدأ الثالث: أصالة المجتمع أم اعتباريته؟ فالأصالة بالمعنى الفلسفيّ هي الوجود الحقيقيّ أو الخارجيّ للشيء، والسؤال المهمّ في هذا الموضوع هو هل إنّ المجتمع هو جمع الأفراد؟ أو إنّ له وجود آخر غير

(1) انظر: سورة التوبة، الآية 71.

وجود أفراده؟ والتقريرات الفلسفيّة والقرآنيّة تذكر الجانبين من المسألة، لكنّ الصحيح في المسألة هو أصالة الفرد، وأنّ المجتمع ليس شيئًا وراء تركيب أفراده، وذلك من خلال بحث الولاية الاجتماعيّة، وتعريف المجتمع في رؤية القرآن الكريم، فملاك تعريف المجتمع وتشكيله هو التصديقات والتأثّرات المطابقة لذلك التصديق، مع استحكام الأواصر القويّة بين أفراد المجتمع، بحيث يصفهم القرآن الكريم بالأمّة الواحدة والجسد الكامل.

بناءً على ما تقدّم، يتّضح لنا ارتباط المبدأ الأخير بالفقه الاجتماعيّ في مواضيع مهمّة؛ لأنّه يحدّد تعريف الفقه الاجتماعيّ وحدوده ومواضيعه، فإنّ تأثير أصالة المجتمع أو اعتباريّته في تعريف قبول الاجتماع بحث واسع يتجاوز حدود هذه المقالة، وإجمالًا في حال قبول أصالة المجتمع لا بدّ من ملاحظة ذلك في الفقه الاجتماعيّ الذي يبيّن أوامر الشارع ونواهيه المتعلّقة بالمجتمع، ولا يكون المخاطَب حينئذ الأفراد، بل المجتمع، وإذا اعتقدنا بأصالة الفرد؛ فوجهة الفقه تكون منصبَّة على المكلَّفين وأفراد المجتمع؛ كما هو حال البحث الفقهيّ التقليديّ.